

الإحكام في أصول الأحكام (الإحكام للآمدي)

وقوله تعالى { لتبين للناس ما نزل إليهم } (16) (النحل 44) مما لا يمنع من كونه مبينا لما ورد على لسانه من السنة بسنة أخرى كما ذكرناه في تخصيص الكتاب بالكتاب .

المسألة الرابعة يجوز تخصيص عموم السنة بخصوص القرآن .

عندنا وعند أكثر الفقهاء والمتكلمين .

ومنهم من منع من ذلك ودليله العقل والنقل .

أما النقل فقوله تعالى { وأنزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء } (16) (النحل 89)

وسنة رسول الله ﷺ من الأشياء فكانت داخله تحت العموم إلا أنه قد خص في البعض فيلزم العمل به في الباقي .

وأما المعقول فما ذكرناه في تخصيص الكتاب بالكتاب .

فإن قيل الآية معارضة بقوله تعالى { لتبين للناس ما نزل إليهم } (16) (النحل 44)

ووجه الاحتجاج به أنه جعل النبي A مبينا للكتاب المنزل وذلك إنما يكون بسنته .

فلو كان الكتاب مبينا للسنة لكان المبين بالسنة مبينا لها وهو ممتنع .

وأيا فإن المبين أصل والبيان تبع له ومقصود من أجله فلو كان القرآن مبينا للسنة

لكانت السنة أصلا والقرآن تبعا وهو محال .

وجواب الآية أنه لا يلزم من وصف النبي A بكونه مبينا لما أنزل امتناع كونه مبينا للسنة

بما يرد على لسانه من القرآن إذ السنة أيضا منزلة على ما قال تعالى { وما ينطق عن

الهُوى إن هو إلا وحي يوحى } (53) (النجم 3) غير أن الوحي منه ما يتلى فيسمى كتابا

ومنه ما لا يتلى فيسمى سنة وبيان أحد المنزلين بالآخر غير ممتنع .

وما ذكره من المعنى فغير صحيح فإن القرآن لا بد وأن يكون مبينا